

مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي

الاستاذ مناع خليل القطان

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله :
ينبثق ألوان النشاط الإنساني في مجالات الحياة المختلفة في أي مجتمع من المجتمعات من التصور الإعتقادي لهذا المجتمع ، فالعقيدة التي تدين بها أمة ما دينية أو غير دينية . هي التي توجه نشاط الأمة الاجتماعي أو الاقتصادي ، أو السياسي ، أو السلوكى ، بناء على التصور الإعتقادي ، ونظرته الى الكون والإنسان والحياة . وهذا تفاوت أوضاع الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية بتفاوت الأمم في معتقداتها .

مفهوم الاقتصاد الإسلامي :

ومفهوم الاقتصاد الإسلامي الذي ينبع من العقيدة الإسلامية يرتكز على الأمور الآتية :

١ — الملكية الأصلية والملكية العارضة :

توجب العقيدة الإسلامية الإيمان بأن الله هو الذي خلق الكون بما فيه من كائنات هذا الخلق البديع العجيب ، وقدره ذرة . وهو وحده الذي يدير أمره ، ويصرف شؤونه ، لا يخرج شيء منه عن إرادته وتقديره . وآيات الخلق في القرآن — وما أكثرها — تدل دلالة قاطعة على ذلك .

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾^(١) .

﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَخَذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدْرَهُ تَقْدِيرًا﴾^(٢) .

* مدير المعهد العالي للقضاء .

(١) ٤٩ من سورة القمر .

(٢) ٢ من سورة الفرقان .

وقد أودع الله في هذه الكائنات قوى وطاقات ، سخرها للإنسان ، ودعاه إلى البحث فيها والإستفادة منها ، وإستثمارها وتنميها ، وأباح له الإستمتع بما فيها من طيبات ، والإستعana بها في عمارة الأرض .

ولكنه يستشعر أنه لا يؤي شيئاً من ذلك على علم عنده . إنما هو فضل الله عليه ، الذي أكرمه على سائر خلقه ، ومنحه قوة التفكير والنظر ، ودهاده إلى طائق الكسب والعمل . ووفقه إلى ما أُتي من نعمة ، وهو يؤمن بأن ما تحت يده ما هو إلا عطاء الله ورزقه ، وملكيته العارية المستردة ، أما الملك الحقيق الأصيل ، فإنه لله الذي خلقه ، وخلق الكون الذي نعيش فيه ، ويستثمر طاقاته ، قال تعالى : ﴿ وَآتُوهِم مِّنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنَا كُمْ ﴾^(١) فأضيف المال إلى الله إضافة تملك حقيق لأنه منه ، وهو رازقه . وأسند الإيتاء إلى المخاطبين لأنهم أهل التصرف .

٢ — الإستخلاف :

إذا كان الكون لله ، وكانت الملكية الحقة له ، وكانت ملكية الناس عارية ، فإن الإسلام يقر إزاء هذا نظرية الإستخلاف . فالإنسان هو الذي يمارس التصرف في كائنات الله ، غدواً وروحاً ، واستثماراً وكتباً ، وقد استخلفه الله على ذلك ليتصرف فيه تصرف المستخلف . فليس المال سيداً له . وليس هو بسيد للمال ، والسيد الله سبحانه وتعالى ، والخلافت كلها تدين بالعبودية لله الخالق .

وتحقيق معنى العبودية في الإستخلاف يقتضي أن يكون تصرف الإنسان فيما استخلف في وفق دين الله ، فإن غاية الإنسان في الحياة العبادة التي ذكرها الله تعالى في قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونَ ﴾^(٢) والعبادة التي تتحقق معنى العبودية لله ، تعني إنقياد الناس لمنهج الله ، في كل أمرٍ من أمور الحياة . وليس العبادة قاصرة على الشق الفقهي المعروف بالعبادات :

(الصلاة والزكاة والصوم والحج) دون الشق الآخر المعروف بالمعاملات . فإن هذا التقسم اصطلاح فني في التأليف لم يكن معروفاً في حياة رسول الله ﷺ ، ولا في حياة صحابته . إنما اصطلاح عليه أئمة الفقه الإسلامي فيما بعد ، للمقتضيات الفنية للتأليف .

(١) ٣٣ من سورة النور . أنظر نسخة أبي السعود ط صبح بمصر الجزء الرابع صفحة ٥٧ .

(٢) ٥٦ من سورة الذاريات .

التي تستدعي تقسيم الكتاب إلى أبواب . وتقسيم الأبواب إلى فصول . فقالوا في الفقه : العادات ، والمعاملات ، ولا تفصل المعاملات عن العبادات ، فإن القيام على المعاملات في الإسلام لابد وأن يكون وفق دين الله ، حتى يكون التصرف تصرف إسلامياً ، فيكون المسلم متبعاً لله ، في مطعمه ، ومشربه ، وملبسه . وفي تجارتة ، وزراعته وصناعته ، في كسبه ، واستثماره ... الخ^(١)

وعرف شيخ الإسلام ابن تيمية العبادة بقوله : « هي إسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة »^(٢) وبين في موضع آخر أن كل ما أمر الله عباده من الأسباب فهو عبادة وتقدير الفقهاء ، الأحكام الشرعية العملية إلى عبادات ومعاملات يراد به التفريق بين نوعين من الأحكام أحدهما : الأحكام التي ينشئها الشارع إبتداءً ليتقرب عباده إليه بأدائها ، وهي التي سموها بالعبادات ، والأصل فيها التبعد دون الإلتفات إلى المعالي والمقاصد . وثانية : الأحكام التي تنظم علاقات الناس بعضهم بعض في حياتهم ومعايشهم ومعاوضاتهم ، وهي التي سموها بالمعاملات ، والأصل فيها الإلتفات إلى ما وراءها من المعالي والمقاصد ، وهذه تلك هي الدين الذي أمرنا الله تعالى بإتباعه ، وامتثال أمر الله فيه بنية صالحة عبادة .

إن الإنسان في هذه الأرض مستخلف على ما فيها ، وعلى ما سخره الله له في دنياه ، ليس له حرية التصرف برأيه . أو بما يملئه عليه هواه ، ومنذ بدء الخليقة في نواتها الأولى أذن الله ملائكته بذلك ، فقال تعالى : ﴿إِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣) .

وواقع الحياة شاهدٌ على هذا ، فإن كل جيل من أجيال البشرية ، يستثمر جهده في الإنتاج ، ويخفي ثمره ذلك . لا يعمر فيه إلى الأبد . ولكنه يأخذ نصيبه منه في حياته ، ثم يدعه ، ويخلفه للجيل اللاحق ، وهكذا دوالياً ، فهي أمانة استخلف الله عليها عباده ، وكل إنسان وكل جيل يخلف من سبقه في حملها يقول تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلِيفَ الْأَرْضِ﴾^(٤) .

(١) انظر : *خصائص التصور الإسلامي ومقوماته* للشهيد سيد قطب ط الحلبي بمصر — صفحة ١٢٩ وما بعدها .

(٢) انظر رسالة « العبودية » لابن تيمية ص ٢٨ ط المكتب الإسلامي .

(٣) ٣٠ من سورة البقرة .

(٤) ١٦٥ من سورة الأنعام وأنظر كتب التفسير .

وحريّة الإنسان في هذا الإستخلاف تكون باعمال فكره ونظره لتطوير أساليب الإستثمار . ووجوه الانتفاع وطرائق الكسب في إطار ما شرع الله . وليست له حرية التصرف المطلق ، وهذا هو الذي يكسب الحياة رسوحاً وثباتاً وحقق راحة النفس والضمير للفرد ، وحياة الإستقرار في الأمة .

والحياة بكل ألوان نشاطها ، في الإقتصاد وفي غيره ، قائمة على التلقى عن مبدع هذا الكون ومالك أمره . الذي لا يضل ولا ينسى . لتكون حياة الناس على بصيرة ، يقول تعالى في خطابه لنبيه : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كَنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكُنْ جَعَلْنَا نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عَبْدَنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ، صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تُصْرَفُ الْأُمُورُ﴾ (١) .

ويستجيش الإسلام بنظرية الإستخلاف عاطفة المؤمن . وهو يملك بيده المال . حتى لا يكون المال إلهًا له . ولا يكون بهذا المال إلهًا . فيقول تعالى : ﴿إِنَّمَا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مَا جَعَلُوكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾ (٢) .

٣ — ميراث الصالحين :

الملكية الحقة لله . والناس مستخلفون في هذه الحياة . وأحق الناس بهذه الخلافة المؤمنون الصالحون . أنه لا يتحقق التناقض بين الكائنات كلها . حتى ينخرط كل كائن منها في التاموس الذي هيأ الله له ، ليتم الإسجام بين وحدات الكون في السماء والأرض ، فلا يشد منها كائن ، ولا يختلف عن أداء وظيفته الإلهية مخلوق . وقد خضع الكون لله تعالى تسخيراً — إذا استثنينا جانب الإنسان في تصرفاته الإختيارية — حيث لا إختيار لشيء منها ، فتحقق فيها معنى العبودية الخالصة لله .

فالسماء بما فيها من كواكب . والظواهر التي تكتنفها من رياح وسحب وأمطار ، وحرارة وبرودة . يتحرك كل منها في فلكه ، ويدور في مداره . ويخضع لسفن الله الكونية . فهي تعلن عن عبوديتها للخالق المدبر .

والهواء وما فيه من مواد . وما ركب عليه من خصائص . ونسب عناصره في

(١) ٥٣ من سورة الشورى .

(٢) ٧ من سورة الحديد .

الغلاف الأرضي قرباً وبعداً يخضع لسُنن الله الكونية ، فهو يعلن عن عبوديته للخالق المدبر .

والإنسان في أفعاله الإلزامية التي لا اختيار فيها ، كحركة الجهاز الهضمي ، والدورة الدموية يسير على سُنَّة الله الحكمة التي لا تختلف كذلك ، فينسجم مع الكائنات الخاضعة لله تسخيراً .

بقيت أفعال الإنسان الإلزامية التي له فيها إرادة وكسب ، فهذه الأفعال لم يتركها الله سدى له فيها إرادة شرعية . بعث بها رسلاه . وعبرت جسر الحياة في موكب النبوات . حتى انتهت بكمالها في الدين . الذي ختم الله به الأديان السماوية ، وأكرمنا بالإنساب إليه .

فإذا أذعن الإنسان لدين الله ، والتزم في حياته شرع الله ، كان التناسق في حياته الفردية وكان التناسق بينه وبين سائر كائنات الله ، ويتم بهذا التحقيق كمال عبودية الكون لله تسخيراً وشرعأ .

وما كان للثكثفات المسخّرة أن تتمرد على الله ، ولكن الإنسان وحده في أفعاله الإلزامية هو الذي تمرد وخرج على شرع الله ، واتبع هواه ، واغتر برأيه ، فأدى خروجه عن الطاعة ، واستعباد الأهواء له ، تأليه لذاته . وأدى هذا إلى الخلل والإضطراب . وتحبّط هذا الإنسان في متأهّلات لا قبل له بها . باسم التجديد والتّطوير وحرية الفكر وصدق الله اذ يقول : ﴿فَلَوْ اتَّبَعُ الْحَقَّ أَهْوَاءَهُمْ لَنَسْدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمِنْ فِيهِنَّ﴾^(١) .

ومشكلات الحياة الاقتصادية المعاصرة رمز لهذا التّحبّط . عندما أخطأ الإنسان الطريق ، وانسلخ من معنى العبودية .

لذا كان أحق الناس بعثاث الأرض وميراث الحياة ، أولئك الذين يؤمنون بأنّ الملكية الحقة لله ، وأنّهم مستخلفون على ما آتاهم الله فيصلحون بالدين الذي هدّاهم الله إليه ويصلح الله بهم هذا الكون . فهم جديرون بالوراثة الحقة لصلاح الدنيا والآخرة ، وإن غلّبوا غيرهم في دنياهم ، فلتنتكّبم الطريق . وإعراضهم عن شرع الله ، ﴿وَلَقَدْ

(١) ٧١ من سورة المؤمنون .

كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنَّ الارض يرثها عبادي الصالحون .

منهج الاقتصاد الإسلامي :

وإنطلاقاً من مفهوم الاقتصاد الإسلامي الآنف الذكر ، يقرر الإسلام في منهجه الاقتصادي المباديء الآتية :

١ — مراعاة الغريزة والفطرة في الملكية الخاصة والملكية العامة :

الإسلام دين الفطرة ، فهو يرعى الغرائز وينميها تنمية متكاملة تشبع رغباتها في توازن دون أن يطغى جانب منها على آخر .

غريزة حب الملك من الغرائز الأصلية في النفس البشرية ، يقرر هذا علماء النفس ، ويشهد له الواقع ، فالطفل منذ نعومة أظافره يعيش مع أبوه وإخوته ولكنه يجد من داخل نفسه شعوراً يدعوه إلى أن يمتلك شيئاً يختص به دون أفراد الأسرة مع حبه لهم . وحبيهم له . وهذه الغريزة ينميها الإسلام بالحث على الكسب واباحة الملكية الفردية من وسائلها المشروعة .

ولكن الإسلام يرعى بجانب حب الملك ، الشعور الاجتماعي الفطري في الإنسان ، حيث يشعر كل فرد بأنه عضو في أسرته . وأن أسرته عضو في الأسرة الإجتماعية الكبيرة ، أي في المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا يستطيع الإنسان أن يعيش وحده . فهو مدني بالطبع . ولذا يضع الإسلام بازاء الملكية الخاصة للفرد حقاً إجتماعية . أو ملكية جماعية ، للمصالح العامة .

والإسلام بهذا يختلف عن الرأسمالية والإشتراكية اختلافاً بيئاً .

فالرأسمالية تؤمن بالملكية الخاصة وتجعلها قاعدة عامة لاقتصادها وتسمح للأفراد بهذه الملكية في مختلف أنواع الثروة ، تبعاً لنشاطهم ، وظروف حياتهم ، ووسائل كسبهم ، ولا تعرف بالملكية العامة إلا حين تدعوا إلى ذلك الضرورة الاجتماعية الملحة ، التي تفرض ملكية مرفق أو أكثر ملكية عامة للأمة ، مراعاة لصلحتها .

والإشتراكية على النقيض من ذلك . فإن الملكية الإشتراكية فيها هي المبدأ العام الذي تقوم عليه قاعدة الاقتصاد الإشتراكي ، فتجعل أنواع الثروة ووسائل الإنتاج ملكاً

للدولة ولا تخرج عن هذا الأصل إلا لضرورة إجتماعية قاهرة ، في حدود ضيقه .^(١)

وإذا كان الإسلام يبيع الملكية الخاصة . والملكية العامة ، وملكية الدولة ، فهذا لا يعني أنه مزيع من الرأسمالية والإشتراكية لأنه لا يتخذ الملكية الخاصة قاعدةً عامهً لـه كالرأسمالية وإن أباحها . كما لا يتخذ الملكية العامة ، أو ملكية الدولة قاعدةً لـه كالإشتراك ، وإن سمح بها عند الحاجة ، لأن هذا وذاك في الإسلام إنما يتم في إطار خاص من الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم ، التي تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والإشتراكية الماركسية على السواء .

وفي القرآن الكريم إضافة الأموال إلى اصحابها الذين يملكونها ملكية خاصة في كثير من الآيات كقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقةً تظهر لهم وتركتهم بها ﴾^(٢) . وقوله : ﴿ إنما أموالكم وأولادكم فتنة ﴾^(٣) وفي الحديث : « لا يحلُّ مال إمرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه »^(٤) . وشرع الإسلام حفظاً لحق الملكية الخاصة حد السرقة . ورتب عليه ما رتبه من حقوق ونفقات .

وفي القرآن الكريم كذلك اعتبار الحق المشترك في أموال الأفراد ، فيحجر على السفهية أن يتصرف في ماله الخاص . لما في ذلك من إهدار لحق الأمة . وضياع لثروتها . وذهباباً بقوع حياتها . يقول تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وأرزوهم فيها وأكسوهم وقولوا لهم قولًا معروفاً ﴾^(٥) . فأضاف الله أموال السفهاء الخاصة إلى المخاطبين مراعاةً للحق العام فيها .

٢ — الحرية الاقتصادية المحدودة بنطاق الحلال والحرام والقيم الأخلاقية : حين يستنفر الإسلام غريزة حب الملك لتكون حافزاً قوياً على العمل ، فإنه لا

(١) انظر هذا البحث بتسع في : «الاقتصادنا ، للأستاذ محمد باقر الصدر في موضوع «الاقتصادنا في معالمة الرئيسية» ص ٢٥٥ - ٣٦٥ .

(٢) ٣٠٣ من سورة التوبه .

(٣) ١٥ من سورة التغابن .

(٤) رواه أبو داود .

(٥) ٥ من سورة النساء وأنظر تفسير الآية في دار الكشاف ، للزمخشري ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر صفحة ٣٦٣ الجزء الأول . وتفسير أبي السعود صفحة ٣١٦ الجزء الأول ، وأحكام القرآن «لابن العربي» طبعة الحلبي بمصر صفحة ٣١٩ الجزء الأول ، وأحكام القرآن للجصاص طبعة عبد الرحمن محمد ص ٧١ الجزء الثاني .

يعطي هذه الغريرة حريتها المطلقة ، وإنما يقيّدها بالحلال والحرام والقيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام .

ودائرة الحلال في الاقتصاد الإسلامي هي الدائرة الأوسع والأرحب ، فالالأصل في الأمور الإباحة ، أما دائرة الحرام فهي الدائرة الضيقة ، ولذا لم ينص الإسلام على نوع كل كسب مشروع ، إنما نص على الحرم منه ، وحصره في أمور بينها الكتاب والسنّة وجاء هذا التحريم دفعاً لضرر أو درءاً لظلم ، أو وقايةً من مفسدة ، أو حمايةً من مضرّة .

ومن ينبع الاقتصاد الإسلامي في هذا يختلف عن من ينبع الاقتصاد الرأسمالي ، ومن ينبع الاقتصاد الإشتراكي ، فالاقتصاد الرأسمالي يعطي للأفراد حرية غير محدودة ، والإقتصاد الإشتراكي يصدر حريات الجميع .

أما الاقتصاد الإسلامي فإنه يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم في إطار القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها ، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها .
وقد سلك الإسلام في سبيل تحقيق ذلك مسلكين : —

السلوك الأول : أن الحرية الشخصية في النشاط الاقتصادي مقيدة بما نصت عليه الشريعة الإسلامية ، فيحظر على كل فرد أن يمارس أي لون من ألوان النشاط التي تتعارض مع أهداف الإسلام ، ومثله الأخلاقية ، وقيمه الروحية . ولذا ورد النبي عن جموعة من ألوان هذا النشاط كالربا ، والاحتكار ، والغش ، والغبن ، وكل عقدٍ فيه غرر .

ومن ناحية أخرى أعطت الشريعة الإسلامية لولي الأمر حق التدخل لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي ، تحقيقاً مثل الإسلام ومفاهيمه في العدالة الإجتماعية ، وللسلطنة الإسلامية العليا حق الطاعة في ذلك ما دام في نطاق الشريعة ، لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَأُولَئِكُمْ أَنْتُمْ أَنْجَحُونَ﴾ (١) وقاعدة الإسلام في هذا « لا ضرر ولا ضرر (٢) »

والسلوك الثاني : الذي سلكه الإسلام للحد من حرية النشاط الاقتصادي المطلقة ينبع من أعمق النفس المؤمنة ، في ظل المثل الإسلامية التي يترى عليها المسلم في مجتمع

(١) ٥٩ من سورة النساء .

(٢) رواه أحمد .

يحکم إلى الإسلام في مراقب حياته كلها ، فهذه التربية ، تجعل المسلم رقيق المشاعر ، مرهف الحس ، يؤثر مصلحة إخوانه على مصلحته ، فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ، ويضر بالآخرين .

إن هذا الإنسان في ظل الحياة الإسلامية الصحيحة ينشأ نشأً آخر يوجه حريته توجيهًا مهذبًا صالحًا دون أن يشعر بأنه سلب شيئاً منها ، لأنَّ الإسلام قد إحتواه فأصبح لا يشعر بحريته إلا في ظل رسالته .

وقد أتت التجربة الإسلامية في هذا ثمارها الطيبة في صدر الإسلام . فخرج كثير من أبناء هذه الأمة عن ماله إبتغاء مرضاه الله . وفجرت تلك التجربة في النفس البشرية إمكاناتها المثالية العالية ومنحتها رصيداً روحياً زاخراً بمشاعر العدل والخير والبر والإحسان ، وبرهنت على كفاية الإنسانية وجدارتها بخلافة الأرض ، واستأصلت من النفس البشرية عناصر الشر والأنانية وحب الذات ، ودفأ على الظلم والفساد .

وإذا كان هذا يتعارض في ظاهره مع الدافع الذاتي للإنسان الذي يؤثر بطبيعة المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية ، فإنَّ الإسلام يوّفق بين الدوافع الذاتية والمصالح الإجتماعية العامة ، حيث يعرض المسلم عن التضحية بمعنده ولذاته ومصلحته الذاتية بما يرجوه عند الله من نعيم دائم ، ومضاعفة للأجر فيكون مفهوم الربح والخسارة عنده في مقياس الإيمان أرفع من مفاهيمها التجارية المادية . يقول تعالى ﴿مَثُلُّ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمُثُلُّ الْمُتَّكَفِّلِينَ حَبَّةً أَبْنَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سَبْنَبِلٍ مَائَةً حَبَّةً، وَاللَّهُ يَضَعِفُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَمٌ﴾^(١) .

٣ — التوازن والتكافل :

من الحقائق التي لامرء فيها أنَّ أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية ، فهم يختلفون في قوة الجسم وصلابة العود ، ويختلفون في قوة العزيمة والقدرة على الصبر والشجاعة . ويختلفون في حدة الذكاء وسرعة البديهة ، إلى غير ذلك من مقومات الشخصية الإنسانية .

وقد أعتبر الإسلام العمل أساساً للملكية ، وما عداه فإن ملكيته تأتي تبعاً في

(١) ٢٦١ من سورة البقرة ، وأنظر « الفصل السابع » الإسلام يوحد المدف في الفرد والمجتمع . من كتاب : الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً دراسة مقارنة ، للدكتور ابراهيم الطحاوي صفحة ١٣٣ الجزء الأول .

حالات خاصة ، كالإرث ، والوصية ، والهبة ، والفيء ، والغئيمة ، ونحو ذلك .

وما دام الناس يتفاوتون في مواهيبهم وإمكاناتهم . وخصائصهم الجسدية والروحية والفكرية ، وما دام الإسلام قد اعتبر العمل أساساً للملائكة ، فإن هذا وذاك يسمح بظهور التفاوت بين الأفراد في الثروة . وهذه الحقيقة يعترف بها الإسلام ويقررها ، ولكنه يسعى لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي ، يتيح لكل فرد في المجتمع مستوى لائق من المعيشة ، يتقارب فيه الأفراد في مستوى معيشتهم ، وإن تفاوت الدخل بينهم . وهذا يمنع التناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي ، ويقرر واقعاً بعيداً عن الأمانة التي يحلم بها المجتمع الإشتراكي في المساواة بين الناس من كل وجه .

وتحقيقاً لهذا المبدأ في منهج الاقتصاد الإسلامي شرع الإسلام أموراً كثيرة : شرع الإرث تفتيناً للثروة . وشرع الزكاة حقاً معلوماً للسائل والمحروم . وأوجب على ولـي الأمر أن يسعى لسد حاجات الموزين . وأن يفرض لهم من بيت المال ما يموّلهم وتنسى عن الإسراف والبذخ والترف ، كي يتقارب مستوى المعيشة بين أفراد الأمة . ويتتحقق التوازن الاجتماعي .

وشرع الإسلام أنماطاً متعددة للتكافل الاجتماعي . بدأت في بناء المجتمع الإسلامي الأول بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، تلك المؤاخاة التي بلغت درجة الإيثار . فكان الأننصاري يؤثر أخاه المهاجري على نفسه .

والإسلام لا يعتمد في تحقيق التكافل الاجتماعي على الأوامر الصارمة المزمرة . إنما يستجيش نفس المؤمن ، ليوقظ فيها الدوافع الإيمانية ، التي تحمل المسلم على أن يجود بما لديه من مال ، ليكشف عبرات المنكوبين ، ويضمض جراح البائسين ، فيصل الغني الفقير ، وتمتد يده إليه في إخاء ورحمة . تستل بواعث الحقد الطبي ، وتحول دون انتزاع المال بالقوة ، « من كان له فضل زاد فليعد به على من لازاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من ظهر له »^(١)

وفي ظل التعاون على البر والتقوى ، وبروح التكافل الاجتماعي . تنظم الأمة الإسلامية شؤونها بما يكفل تعويض المصايب وتحقيق الوطأة عن المقهورين .^(٢)

(١) رواه مسلم .

(٢) — انظر بالتفصيل « مسؤولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي » من صفحة ٦١٣ إلى صفحة ٦٤٤ من كتاب إقتصادنا للأستاذ محمد باقر الصدر .

وبعد : -

فإن مهمة المسلمين إزاء ما يحدّه من مشكلات، أن يطوعوا الحياة للإسلام لا أن يطوعوا الإسلام لمشكلات الحياة . والاقتصاد الإسلامي سيرتبط إرتباطاً وثيقاً بالعقيدة الإسلامية ، ومفاهيم الإسلام عن الكون والحياة والإنسان . وهو جزء من الإسلام الذي ينظم شتى نواحي الحياة في المجتمع . فلا يجوز لنا أن نفصل الاقتصاد الإسلامي عن جوانب الإسلام الأخرى . ولا تستطيع الأمة الإسلامية أن تتحقق أسباب السعادة والرفاه إلا إذا أخذت الإسلام كـَلَّا لا يتجزأ . واحتكمت إليه في مختلف شعب الحياة ، ولا ننتظر أن يحقق علاج شعبه منها أهداف الإسلام حتى تعالجها جميعاً ، ويوم أن يطبق الإسلام في بيته إسلامية تصوغ حياتها على أساس الإسلام ، عقيدة وعبادة ، وشريعة وجوداً وفكراً ، وكياناً ، يوم نقتطع من هذا أعظم المثار .

* * * *